إذا كان الخبز عبر البطاقة...

من أين يحصل بائعو الأرصفة على الخبز؟!

| حلب- خالد زنكلو

يحصل بائعو الخبز المنتشر على الأرصفة في عدد من أحياء حلب من الأفران العامة ومن معتمدي الخبز، وبأسعار مضاعفة عن سعره التمويني.

ويتمكن بائعو بسطات الخبز من الحصول على طلبهم من المادة بطرق ملتوية يشوبها الفساد والمحسوبيات، ويحققون أرباحاً كبيرة من «مهنتهم»، في ظل تغاضي أو فشل الرقابة عن أداء دورها لقمع الظاهرة الرائجة في حلب، أو محاسبة القائمين والمعنيين ببيع الخبز «الحر» في الأفران العامة، على الرغم من تسطير مخالفات بحق بعض تلك الأفران من جراء نقص وزن ربطة الخبز الذي هو المدخل الرئيسي لتوفير فائض من الخبز لدى الأفران العامة والخاصة لطرحه في السوق بأسعار مضاعفة لتحقيق هامش ربح أكبر وغير مشروع.

ويقصد سكان المدينة بسطات الخبز للحصول على حاجتهم من المادة، بسبب ازدحام الأفران واضطرار مستحقي الدعم للوقوف فترات طويلة في الطوابير أمام الأفران العامة والخاصة بسبب رداءة صنع الرغيف المتوافر لدى معتمدي الخبز في أحياء المدينة.

وتلقى معروضات بعض الأفران على البسطات إقبالاً ملحوظاً من المستهلكين لجودة رغيفها، ولاسيما الفرن الاحتياطي في حي الشهباء الجديدة، حيث يكثر بائعو خبز هذا الفرن على طول الطريق الذي يصل مستديرة العمارة بالمحلق الذي يربط بين مستديرتي الليرمون والباسل، وكذلك فرن الأكرمية الذي يتوفر خبزه في الشوارع المحيطة به، عدا خبز فرن الرازي المنتشر في المنطقة حوله وخصوصاً تحت الجسر القريب منه باتجاه حي الجميلية.

يقول أحد بائعي الخبز من الأطفال الصغار قرب مستديرة العمارة لـ«الوطن»: أشتري ربطتي خبز عدد ١٤ رغيفاً بسعر ٢٥٠٠ ليرة سورية، وأبيعهما بسعر يتراوح بين ٥ و٦ آلاف ليرة، إلا أن صاحب الفرن لا يبيعني سوى ١٠ ربطات بهذا السعر، وإذا أردت مضاعفة الكمية فتحتسب الربطتان بـ٥ آلاف ليرة، لذلك أنقص عدد الأرغفة لتوفير ربطة أو ربطتين من أجل تحقيق ربح إضافي».

ولدى سؤال بائعي الخبز في حيي الحمدانية وصلاح الدين عن سبب ارتفاع سعر ربطات الخبز التي بحوزتهم على الأرصفة، فإنهم لا يمتنعون عن الإفصاح بأنهم يشترون الربطة المؤلفة من ٧ أرغفة من فرن الحمدانية الآلي بسعر ١٠٠٠ ليرة ويربحون بها ٥٠٠ ليرة من دون ذكر تفاصيل عن كيفية الحصول على الخبز «الحر» ومن خارج البطاقة الذكية وبكميات كبيرة تفي بحاجة السوق.

وبين «خ. م» المدرس في أحد المعاهد الخاصة لـ«الوطن» أنه يضطر لشراء ربطتي خبز يومياً من أحد معتمدي الخبز في مكان إقامته بحي حلب الجديدة شمالي وبسعر ٣٠٠٠ ليرة للربطتين «بدل الوقوف على دور الفرن لأكثر من ساعتين وشراء الربطتين بمبلغ ٢٥٠٠ ليرة، لأنني مستبعد من الدعم بسبب سيارتي»، ولفت إلى أن المعتمد لا يطلب منه بطاقته الذكية لقطع عدد ربطات الخبز «وهذا يعني أنه يبيعني إياها من خارج مخصصاتي»!.

القمح يحرم الحمضيات والزيتون من السماد الآزوتي!

| طرطوس: هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» في الأيام الماضية اتصالات وشكاوى عديدة من مزارعي الحمضيات والزيتون في محافظة طرطوس يتحدثون فيها عن حرمانهم من السماد الآزوتي وغيره منذ عدة أشهر وحتى الآن رغم الحاجة الماسة لهذه المادة مؤكدين أن هذا الحرمان سيؤدي إلى نتائج سلبية جداً على الأشجار والإنتاج في الموسم القادم وما بعده.

وذكر الشاكون أنهم راجعوا الزراعة ووحداتها الإرشادية كما راجعوا الروابط الفلاحية واتحاد الفلاحين وفروع المصارف الزراعية للحصول على المادة من دون جدوى حيث كان الرد لهم أن المتوافر من السماد هو للقمح حصراً ولم يتم تخصيص الحمضيات والزيتون وغيرهما بأي كميات.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش شاطر الفلاحين شكاويهم وأوضح أن وزارة الزراعة تعاقدت لاستجرار ثلاثين ألف طن من السماد الآزوتي للموسم الزراعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ من دولة صربيا وهذه الكمية تكفي نصف احتياج القمح على مستوى البلد ولقلة التوريدات تم حرمان باقي المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة والتي تختص بها محافظة طرطوس وهناك مطالبات عديدة وكتب ومراسلات إلى الجهات المعنية بهذا الشأن من دون نتيجة.

وأضاف علوش: وبما أن سعر كيس السماد في السوق الحرة تجاوز ثلاثمئة ألف ليرة لم يتمكن معظم الفلاحين من تسميد محاصيلهم الزراعية ما أدى إلى تدني مستوى الإنتاج وتراجع المردود لهم.

وختم بالتمني من الجهات المختصة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية محافظة طرطوس ودعم الزراعات الرئيسية فيها إلى جانب القمح وباقي المحاصيل الثانوية.

مصدر في المصرف الزراعي بطرطوس أكد أنه تم توزيع سوبر فوسفات أسود للأشجار المثمرة، أما الآزوت فهو حصراً للقمح وبالتالي لم يتم توزيع أي كمية منه للحمضيات والزيتون ولم تصدر تعليمات جديدة بخصوصه.

المهندسون الزراعيون في حماة يطالبون بلصاقة إلكترونية على الرخص الزراعية

| حماة- محمد أحمد خبازي

طالب المهندسون الزراعيون في محافظة حماة بمؤتمرهم السنوي الذي عقدوه أمس بتوجيه الدعم للقطاع الزراعي لكونه عماد الاقتصاد الوطني، وتقديم كل ما من شأنه تثبيت المزارع بأرضه، والعمل فيها وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية وأهمها القمح، وتأمين الأسمدة والمحروقات بأسعار مخفضة وإعادة النظر في ضمان الأراضي الزراعية، والإسراع في معالجة واقع حقول الفستق الحلبي في الريف الشمالي للمحافظة التي تموت أشجارها وهي واقفة بسبب إصابتها بحشرة الكابنودس والحد من انتشار الأدوية الزراعية المهربة.

ودعا المهندسون لفرض اللصاقة الإلكترونية على الرخص الزراعية، ورفع الراتب التقاعدي بما يتناسب والواقع الحالي أسوة بالرواتب التقاعدية في فروع النقابات الأخرى، وأن يتم صرف الراتب عن طريق الصرافات الآلية وإعادة النظر في عقد التأمين الصحي وأن يتناسب مع الارتفاعات الكبيرة التي تشهدها الأدوية البشرية، والإسراع بصرف تعويضات نهاية الخدمة والتعاون الاجتماعي والوصفات الطبية.

كما طالبوا بعدم قبول أي مشروع تصنيع زراعي إلا بوجود مهندس زراعي، وإشراك المهندسين الزراعيين في تنفيذ المشاريع والدراسات الزراعية.

ومن جهته أكد نقيب المهندسين الزراعيين في سورية عبد الكافي خلف، ضرورة تعزيز إيرادات النقابة من المشاريع الاستثمارية لرفد خزانة التقاعد واستثمار بعضها فعلياً وانعكاسها على صرف التعويضات وزيادة الراتب التقاعدي.

وبيّن أن النقابة تحرص على زيادة إعانة التعاون الاجتماعي متطرقاً لعدد من المشاريع الاستثمارية بمحافظة حماة ولاسيما المتعلقة منها بمشروع نادي المهندسين الذي يضم مطعماً ونادياً وصالة بيع منتجات المرأة الريفية، وتوقيع عقد لاستئجار ١٨٠٠ م٢ من حديقة مديرية زراعة حماة وهو قيد التصديق في وزارة الزراعة، ومتابعة مشروع حي البعث على مساحة ٧٦٠٠ م٢.

من جانبه أشار رئيس فرع نقابة المهندسين الزراعيين بحماة فراس محمود الأسعد إلى الجهود التي قدمتها النقابة والمهندسون الزراعيون في تقديم الدعم للمتضررين جراء الزلزال الذي ضرب سورية في شباط الماضي وجمع التبرعات.

وأشار إلى الأعمال التي حققتها النقابة ولاسيما تجديد عقد التأمين الصحي والانطلاق بعدد من المشاريع لخزانة التقاعد كمشروع السقيلبية على مساحة ٢م٣٠٠، واستثمار المشروع الزراعي في مصياف ورفع قيمة الإشراف للمهندسين على المشاتل الزراعية ومشاريع الإنتاج الحيواني، وتنفيذ العديد من ورشات العمل الزراعية.

وأكد متابعة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمر وأنها محط اهتمام وستتم متابعتها من كل الجهات المعنية لمعالجتها وفق الإمكانات المتاحة.

• أرشيف

٩ خزانات مياه أرضية و١٢ عالية تضررت بفعل الهزات في حمص

مدير المياه لـ«الوطن»: بعضها يحتاج إلى إعادة ترميم وبعضها إلى إزالة وإعادة إنشاء

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص أيمن الدناف لـ«الوطن» عن تضرر عدد من المشاريع من آثار الزلزال والهزات الارتدادية، تركزت في الخزانات العالية والأرضية.

وبيّن أن بعض تلك الخزانات متصدعة وبحاجة إلى إعادة تأهيل والآخر متضرر بشكل كبير أو آيل للسقوط وبحاجة إلى إعادة إنشاء، بالإضافة إلى تضرر العديد من خطوط الشبكة في بعض القرى من مادة الاسبستوس بحاجة إلى استبدال.

وأشار إلى أن بعض تجهيزات المضخات تضررت أيضاً.

ولفت إلى أنه تم تشكيل لجنة رئيسية للكشف على الخزانات في أنحاء المحافظة كافة وتقييم الوضع الفني لها، ولجنة فنية للكشف على التجهيزات وتقييم وضعها الفني، وتم تكليف رؤساء الوحدات الاقتصادية بالقيام بالمعالجة النقطية للخطوط المتضررة ضمن الإمكانات المتاحة من ناحية توافر الاعتمادات، منوهاً بأنه تمت صيانة ٣٢ نقطة خطية لخطوط الإسالة في الشبكة من نوعي الاسبستوس والحديد والكشف على المضخات الغاطسة والتجهيزات وتبين وجود بحص وطين بأجهزة الضخ في بعضها ما أدى إلى احتراق المحرك الغاطس، كما أن المؤسسة تقوم حالياً بصيانة عدد من المضخات في المخرم وتلدو والصويري والربوة والقبو والفتايا والبويضة والريحانية والبهلونية وعين الخضرا وخربة الحمام والزيبق والحميمة والشعيرات وغرفة ضخ القبو الموجودة في الشنية) بحيث تحتاج هذه الخزانات إلى إعادة ترميم كلي أو إزالة أو إعادة إنشاء من جديد ولقد تمت إحالة الواقع الفني لهذه الخزانات إلى نقابة المهندسين لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وأكد الدناف أن الواقع المائي بالمحافظة جيد بالنسبة للإمكانيات المتاحة وخصوصاً من حيث صعوبة تأمين الوقود وتقنين التيار الكهربائي، موضحاً أن معدل الضخ اليومي للمحافظة يبلغ نحو ٢٠٤ آلاف متر مكعب باليوم تقريباً، وكمية الاستهلاك تصل إلى ١٤١ ألف متر مكعب باليوم بمعدل ٦٥ لتراً نصيب الفرد باليوم.

من جهة أخرى لفت إلى تكثيف عمل الضابطة المائية في المدينة والريف وكذلك شعبة المخالفات ودائرة ترشيد الاستهلاك وتخفيف الهدر والقيام بجولات على المشاريع ذات الهدر الكبير وقيام الضابطة المائية بتنظيم المخالفات أصولاً، كاشفاً عن تنظيم ما يزيد على ٦٥٠ ضبطاً مخالفاً منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

وأوضح المدير أن كلفة تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية كبيرة والاعتمادات المحدودة للمؤسسة وضرورة توافر مساحات واسعة لتنفيذ المشروع تحد من تنفيذ هذه المشاريع، لافتاً إلى أنه تم حتى الآن بتمويل من الموازنة العامة تنفيذ ٧ مشاريع بالطاقة الشمسية منها مشروع تغذية بئر قرية الصيادية والإعلان عن مشروع تغذية بئر حي البستان في حسياء، وبتمويل من المنظمات الدولية تم تنفيذ مشاريع تغذية بالطاقة الشمسية لآبار (بزنايا أم الميس وقرب علي وتلذهب٣ وكفرلاها ١٠)، وأن العمل ما زال مستمراً بمشروع تغذية بئر العقربية.

وأشار الدناف إلى أنه تم إدراج نحو ٢٢ مشروعاً من المشاريع ضمن البرنامج المادي لخطة عام ٢٠٢٣ للموازنة الاستثمارية وضمن خطة عمل المنظمات وسيتم تنفيذها حسب الأولوية وتأمين المساحة اللازمة والقريبة من البئر المراد تغذيته بالطاقة وتوافر الاعتماد اللازم في الخطة وتشمل تلك المشاريع (آبار الحراكي وتلشتان وضاحية المجد وحسياء ١ وحسياء ٤ والمستورة ٢ وقني العاصي ومزينة الجنوبي ومزينة الشمالي وغرناطة وزميرين وبعيون وفاحل والصفصافة والشعيرات والعزيزية ودحييج والقريتين وتدمر وجوبر والزارة والقصير).